

صناعة الوحش الاستعماري البرودة بوصفها تقنية إبادة حديثة

رامي سلامة

جامعة بيرزيت، فلسطين

تقدّم هذه الإضاءة تفكيكاً جذرياً لممارسة "التوحّش" في العنف الاستعماري، مقترحة نقله من حقل الإدانة الأخلاقية إلى مستوى التحليل البنيوي والمعرفي، وتنطلق من فرضية أنّ الإبادة المعاصرة لا تتمثل انحرافاً عن منطق الدولة الحديثة، بل إحدى تجلّياتها القسوى حين تتصالح السلطة مع قدرتها على إدارة الموت بوصفه إجراءً عقلياً. تُظهر هذه الإضاءة أنّ العنف الاستعماري، وخصوصاً في صيغته الاستيطانية، لا يعمل عبر الانفعال أو الفوضى فقط، بل عبر البرودة، أي تحييد الإحساس وإدماج القتل في منظومات القانون، واللغة، والتقنية، والزمن. وتحلّل القسوة بوصفها نظاماً إجرائياً بارداً ينتج القتل بلا حاجة إلى كراهية صريحة، ويحوّل الإنسان إلى متغيّر أمني قابل للإدارة. كما تكشف الإضاءة كيف تُؤدّي اللغة القانونية والإعلامية، والتقنيات الخوارزمية، وسياسات تعليق الزمن، إلى نزع الصدمة عن الإبادة وتطبيعها. وتخلص إلى أنّ مواجهة هذا العنف لا تكتمل بالإدانة الأخلاقية وحدها، بل تقتضي تفكيك العقل الأدائي الذي يجعل الإبادة ممكنة، ومقبولة، وقابلة للاستمرار.

ليس أكثر ما يربك في إبادة الفلسطينيين حجم العنف أو عدد الضحايا، بل الطريقة التي يمارس بها هذا العنف دون أن يبدو شاداً عن منطق الدولة الحديثة. فالقتل لا يظهر بوصفه انهياراً أخلاقياً بقدر ما يبدو وظيفة من وظائف النظام. هنا تفشل المقاربات التي ترى في الإبادة انحرافاً أخلاقياً أو لحظة استثنائية، لأنّها تعجز عن تفسير كيف يمكن لعنف بهذا الاتساع أن يعمل بهدوء، وأن يُعاد إنتاجه دون أن يهدّد صورة الحداثة عن ذاتها. فلم يعد ممكناً، من الناحية النظرية، التعامل مع الوحش بوصفه خللاً أخلاقياً، أو انحرافاً عرضياً في مسار الحداثة، كما لو أنّ التوحّش يظهر حين تفشل المؤسسات أو ينهار القانون أو تسيطر رغبة الانتقام. ولم يعد كافياً أيضاً تحليل التوحّش "بتفاهة الشر".¹

لم يعد ممكناً قراءة مقدّمات القتل والنفي للمستعمرين والمستضعفين من خلال الأدبيات الكلاسيكية للعنصرية البيضاء في نزع إنسانية الآخر وشيطنته. فالتجربة الاستعمارية، وخصوصاً في صيغتها الاستيطانية، تكشف أنّ أكثر أشكال العنف تطرفاً لا تنبثق من الفوضى، بل من الانتظام، ولا تتعدّى على الانفعال، بل على العقلنة، ولا تمارس حيث يغيب النظام، بل حين يعمل بكامل طاقته وكفاءته. وكفاءة النظام لا تُقاس اليوم وفق مقدار ممارسة العنف فحسب، بل وفق تقنياته وحدائته. بهذا المعنى، لا يكون الوحش نقيض الحداثة، بل أحد أشكالها

الممكنة والأكثر تطوّراً، ولا تكون الإبادة خروجاً عن منطق الدولة، بل إحد تجلياته القصوى حين تتصالح السلطة مع قدرتها على الإدارة الإنتاجية للموت.

ينبغي، إذن، إعادة صياغة السؤال من جذوره، فالأسئلة عن "الوحشية" بوصفها أسئلة أخلاقية—نحو: لماذا وكيف يفعلون هذا؟ وكيف يمكن لإنسان أن يكون بهذه القسوة؟ وكيف يتلذذ الإنسان بتحويل الآخرين إلى أشلاء؟— تظلّ قاصرة عن ملامسة البنية التي تجعل هذا العنف ممكناً، ومشروعاً، وقابلًا للتكرار. ما تقترحه هذه الإضاءة هو تحويل السؤال إلى مستوى معرفي آخر، بحيث تغدو الأسئلة: كيف يُنتج العنف والإبادة بوصفهما إجراء؟ كيف يُنزع عنهما طابعهما الصادم، ويُعاد إدخالهما في منطق العقل، والقانون، والإدارة؟ هذا التساؤل ليس تمريناً نظرياً مجرداً، بل شرطاً ضرورياً لفهم طبيعة العنف الاستعماري المعاصر، الذي لا يصرخ وينفلت فقط، بل يعمل كذلك بهدوء وبكفاءة مخيفة.

في هذا السياق، تكتسب مقارنة جيل دولوز،² حول القسوة والبرودة، أهمية تتجاوز الحقل الفلسفي والنفساني الذي كتبت فيه. فدولوز لا يفهم القسوة بوصفها فائض عنف أو رغبة سادية، بل بوصفها نظاماً بارداً، يعمل من خلال القانون، والتقنية، والإجراءات، والزمن. القسوة، هنا، لم تعد تحتاج إلى كراهية صريحة ولا إلى انفجار عنصري فقط، بل إلى تعليق الإحساس كي لا تعطل الاستمرارية.³ البرودة، بهذا المعنى، ليست غياباً للمشاعر، بل تحييداً لها، بحيث لا تتدخل في القرار. هذه النقلة المفاهيمية هي ما تسمح بنقل تحليل القسوة من مستوى سيكولوجيا الفرد إلى مستوى البنية السياسية. وحين نفكر في هذه المقاربة في سياق الدولة الاستعمارية الحديثة، وبالتحديد النموذج الصهيوني منها، يتضح أنّ العنف الأكثر استقراراً ليس ذلك الذي يمارس بدافع الغضب أو الانتقام، بل الذي يمارس بدافع "الضرورة"، "ضرورة" مستمرة ولا تنقطع منذ ما يزيد عن سبعين عاماً.

لا يعني هذا، بطبيعة الحال، إنكار حضور السادية أو المتعة في ممارسة العنف لدى المستعمر، بل يعني فهمها بوصفها أثراً مشتقاً لا مصدرأ تأسيسياً. فالمتعة لا تسبق النظام، بل تنشأ داخله: تزدهر حين يُرفع القيد، وحين يتحوّل القتل إلى إجراء محمّي، وحين لا يعود الفاعل مضطراً لمواجهة فعله بوصفه جريمة، بل بوصفه مهمة ضرورية. فالقتل لا يبرر هنا بلغة الحقد فقط، بل بلغة الأمن، والخطر، وإدارة المخاطر و"الحق في الوجود" و"الدفاع عن الحضارة". هذه اللغة ليست لغةً وصفية فقط وإنما هي لغة إنتاجية، إذ تحوّل الحياة إلى متغيّر، والجسد إلى ملفّ، والمكان إلى معادلة قابلة للتدمير والمحو.

في هذا الإطار، لا يعود إنتاج الموت فعلاً استثنائياً، بل نتيجة محايدة مقبولة ضمن نموذج عقلائي أوسع. هذه هي القسوة الباردة: عنف بلا انفعال، يعمل لأنه لا يتوقّف... إنه عنف معقلن. وتتجلّى هذه البرودة بأوضح صورها في السياق الاستعماري الاستيطاني الحديث، حيث لا يُمارس العنف بوصفه قمعاً مؤقتاً، بل بوصفه نمط حكم. فالدولة الاستعمارية لا تسعى إلى إخضاع السكّان الأصليين، بل إلى إعادة تنظيم شروط وجودهم،⁴ بما في ذلك علاقتهم بالزمن، والمكان، والقانون. هنا، لا يكون العنف موجّهاً إلى الجسد وحده، بل إلى إمكان الحياة ذاتها.

والفلسطيني، في هذا السياق، لا يُستهدف لأنه فاعل سياسي فقط، بل لأنه مدّرج داخل بنية ترى فيه قابليّة دائمة للإلغاء، حتى دون أن تحتاج إلى إعلان ذلك صراحة.

ما تسعى لكشفه هذه الإضاءة هو أنّ الوحش الاستعماري لا يمكن اختزاله في شخص ساديّ أو ذات منحرفة، بل يتجسّد أساساً بوصفه منظومة باردة تُنتج القسوة وتديرها بكفاءة. فهو نتاج تراكمي لعقلنة العنف، وقوّنته، وتفقّنته، وتعليقه زمنياً، بحيث لا تعود الإبادة حدثاً طارئاً أو انفجاراً استثنائياً، بل ذرورةً صيرورةً طويلة من العنف البنيوي، كما تشير إلى ذلك العديد من أدبيات الجنوب العالمي.⁵ كما يتجلّى هذا الوحش الاستعماري في إعادة موضعة حضور السادية واللذة في ممارسة العنف داخل البنية ذاتها، فالوحش لا يولد فجأة، ولا يعمل فقط عبر إجراءات محايدة، بل يُصنع داخل المؤسسات، ويتعدّى من الخطاب، ويبرع في إدارة الموت ضمن منظومة ترفع الحرج الأخلاقي وتفسح المجال أمام أشكال متعدّدة من التمتع بالقوة دون أن تكون هذه المتعة شرطاً لتشغيل العنف. السادية هنا ليست نقيض العقلنة، بل أحد منتجاتها الجانبية، وأحد الأشكال التي يمكن أن تتخذها القسوة حين تعمل داخل نظام ينتج الموت.

من هنا، لا تسعى هذه الإضاءة إلى إدانة أخلاقية إضافية، بل إلى تفكيك الشروط المعرفية التي تجعل الإبادة ممكنة، وباردة، وقابلة للإدارة والاستمرار. فالسؤال ليس فقط حول كيف يمكن إيقاف هذا العنف، بل حول أيّ نوع من العقل ينتج عالماً تكون فيه الإبادة إجراءً مقبولاً لا كارثة؟ إنّ محاولة الإجابة عن هذا السؤال هي المدخل الضروري لفهم طبيعة صناعة الوحش الاستعماري الحدائي، بقناعه "الإسرائيلي".

القانون، واللغة، وتقنيات تبريد العنف: كيف يُدار القتل بوصفه إجراءً في السياق الاستعماري في فلسطين؟

إذا كانت البرودة، كما اقترحنا آنفاً، هي الشرط الإجرائي الذي يجعل العنف قابلاً للاستمرار، فإنّ القانون واللغة هما الأداتان المركزيتان اللتان تعمل من خلالهما هذه البرودة على مستوى الحياة اليومية. فالعنف الاستعماري الحديث لا يمارس في الفراغ، ولا يحتاج إلى إخفاء نفسه خلف فوضى أو إنكار كامل، بل يُدمج داخل منظومات قانونية وخطابية تمنحه شكلاً عقلياً، وتعيد تقديمه بوصف ضرورة إدارية لا بديل عنها. هنا لا يعود السؤال: هل ينتهك القانون؟ بل أيّ قانون هذا الذي يُنتج العنف بوصفه وظيفة؟ وفي الحالة الفلسطينية، يعمل القانون لا بوصفه إطاراً للحدّ من العنف، بل بوصفه آليةً لتنظيمه وتوزيعه. فالاستعمار الاستيطاني لا يقوم على تعليق القانون كلياً، بل على توسيعه انتقائياً، بحيث يبقى المستعمر داخل النظام القانوني، ولكن في موقع هشّ، قابلٌ دوماً للإلغاء. الفلسطيني ليس خارج القانون، بل هو محكوم به إلى درجة الاختناق. فالتصاريح، والأوامر العسكرية، والقوائم الأمنية، وتصنيفات "المناطق" و"الحالة"... كلّها تشكّل شبكة قانونية كثيفة تُدار بها تفاصيل الحياة والموت. هذا الإدراج القانوني لا يحمي، بل يحوّل القسوة إلى روتين.

هنا تتجلى إحدى أكثر مفارقات الحداثة الاستعمارية خطورة، وهي القانون الذي يفترض أن يكون أداة لضبط العنف فيصبح أداة لإنتاجه دون أن يبدو عنيفاً. فحين يُقتل إنسان، أو عشرة، أو عشرون، أو خمسمائة في اليوم، فهذا لأنَّ "الإجراء" سمح بذلك، وحين يُدمَّر حيٌّ فلأنَّ "الأمر العسكري" اقتضى ذلك، أو يُقصف مستشفى أو يُستهدف صحفي... لا يُنظر إلى الفعل بوصفه جريمة، بل بوصفه تنفيذاً. إنَّ هذا التحوُّل من الفعل إلى التنفيذ هو جوهر البرودة، إذ تنزع المسؤولية الأخلاقية من القرار، ويُعاد توزيعها على سلسلة إجرائية لا يبدو فيها أحدٌ مذنباً بالكامل. تلعب اللغة دوراً حاسماً في هذه العملية، فالعنف لا يمارَس فقط بالسلاح، بل بالمفردات المستخدمة في الخطاب العسكري والقانوني "الإسرائيلي": "فلا يُقتل المدني، بل "يُصاب هدف"، ولا يُهدم البيت، بل "تُزال بنية تحتية"، ولا تُباد عائلة، بل "تحدث أضرار جانبية". هذه ليست استعارات بريئة، بل تقنيات لغوية لتبريد العنف، أي لفصله عن أثره الإنساني المباشر. اللغة هنا لا تخفّف من وقع الفعل، بل تعيد تعريفه بحيث لا يعود القتل قتلًا، بل نتيجة تقنية لعملية محسوبة ومُحوسبة.⁶

هذه اللغة لا تعمل في الهامش، بل في مركز السلطة، فهي لغة البيانات الرسمية، والمحاكم، والتقارير الإعلامية، وحتى النقاشات الأكاديمية. وما يميّزها ليس فجاعتها، بل نبرتها المحايدة، والواثقة، والخالية من الانفعال. هذا الحياد الظاهري هو مصدر قوتها، لأنه ينتج انطباعاً حول أن ما يحدث ليس موضوعاً للنقاش الأخلاقي، بل مسألة تقنية. هنا تتحقّق القسوة في بعدها السياسي، وهو عنف لا يحتاج إلى كراهية معلنة لأنه يعمل عبر توصيف "موضوعي" للواقع. في هذا المستوى، يمكن قراءة القانون بوصفه "تقنية حكم"⁷ كما أسماه ميشيل فوكو، لا مجرد منظومة قواعد. فالقانون الاستعماري لا يسأل عمّا هو عادل، بل عمّا هو قابل للإدارة. الفلسطيني، في هذا الإطار، لا يرى بوصفه ذاتاً سياسية، بل بوصفه مشكلة يجب إدارتها. الإدارة هنا لا تعني الحلّ، بل التحكم في الدرجة، والكثافة، والتوقيت. من يُقتل الآن؟ من يُوجّل قتله؟ من يُترك في منطقة رمادية بين الحياة والموت؟ هذه الأسئلة لا تطرح بوصفها أسئلة أخلاقية، بل بوصفها معادلات أمنية.

يتجلى هذا المنطق أيضاً في كيفية التعامل مع الجسد المستعمر. فالجسد، في النظام الاستعماري الحديث، لا يرى بوصفه كياناً حياً، بل بوصفه وحدة قابلة للتصنيف: مقاتل وغير مقاتل، خطر وغير خطر، متعاون وغير متعاون. هذا التصنيف لا ينتج فقط سياسات قتل، بل ينتج اقتصاداً للألم، حيث تُقاس الخسارة وتوزن، لا بوصفها مأساة أو جريمة، بل بوصفها "تكلفة". هنا يصبح السؤال ليس: هل قُتل إنسان؟ بل: هل كانت أعداد القتلى مقبولة ضمن النموذج الحسائي؟ والمشكلة هنا ليست في الخطأ المحتمل للتصنيف، بل في منطق التصنيف ذاته، الذي يفترض سلفاً أن بعض الأجساد أقرب إلى القتل من غيرها. هذا الافتراض هو جوهر نزاع الإنسانية، لكنّه يُقدّم بلغة قانونية باردة لا تعترف بذلك. في هذا السياق، يصبح القانون مسرحاً لإعادة تعريف الإنسان. فالإنسان لا يُعرّف هنا بوصفه حاملاً لحقوق غير قابلة للمساس، بل بوصفه حاملاً لمستوى معين من "التهديد"، إذ كلما ارتفع هذا المستوى، انخفضت قيمة الحياة. هذا المنطق لا يُعلن صراحة، لكنّه يعمل ضمناً في كلّ قرار وكلّ إجراء.

هكذا إذن تتحقّق النيكروسياسة التي تحدّث عنها أشيل مبيمي، ليس بوصفها قراراً سيادياً فجّاً، بل بوصفها شبكة إجرائية دقيقة تدار عبر القانون واللغة.⁸ وهذا ما يسمح بفهم ظواهر تبدو للوهلة الأولى غير قابلة للفهم، مثل التلذذ الجماعي بالعنف. فهذه المتعة ليست متعة سادية فجّة كذلك، بل متعة ناتجة عن الانتماء إلى نظام ينتج القوة بلا مساءلة. حينها يتحوّل القتل إلى مشهد يُرى من مسافة آمنة، أو إلى خبر يُستهلك دون توقف، ويصيح العنف جزءاً من الحياة اليومية، لا لأنّه صار أقلّ فظاعة، بل لأنّه صار أكثر تنظيماً. هنا، لا تنتج المتعة من الدم والموت، بل من الإحساس بالسيطرة الكاملة على الزمن، والمكان، ومصير الآخر.

اللافت في هذا النظام أنّه لا يحتاج إلى إنكار الواقع، بل إلى إعادة تأطيره: فالإبادة لا تُنفى، بل تُعاد تسميتها، والقتل لا يُخفى، بل يُعرض بوصفه ضرورة، والتدمير لا يُنكر، بل يبرّر بوصفه "إعادة تشكيل". وهذا ما يجعل العنف الاستعماري الحديث أقلّ عرضة للفضيحة، لأنّه لا يعمل في الظلّ، بل في العلن، ولكن بلغة تمنع الصدمة. العرض هنا ليس اعترافاً، بل تطبيعاً، وليس كشفاً، بل تثبيتاً لروتين ما. على هذا المستوى، يمكن فهم كيف يتحوّل الخطاب الإعلامي إلى امتداد للقانون، فالإعلام لا يكتفي بنقل الرواية الرسمية، بل يعيد إنتاج منطقها اللغوي عبر العناوين، والسياسات، وترتيب الأخبار، وكلّها تسهم في تبريد الحدث.⁹ يُقدّم الموت بوصفه رقماً، والدمار بوصفه صورة عابرة، والتجويع بوصفه نقصاً في الغذاء، والمعاناة بوصفها سيقاً لا مركزاً، ومنع دخول المساعدات بوصفه صعوبة لوجستية. هذا الترتيب لا يقلّل من حجم العنف، بل يدرجه في نمط استهلاكي يفرغه من حقيقته الصادمة.

هنا، تتقاطع هذه القراءة مع تحليل فرانز فانون مجدّداً، ولكن من زاوية جديدة. فقد نبّه فانون إلى أنّ الاستعمار لا يقتل الجسد فقط، بل يشوّه اللغة التي تصف هذا الجسد. غير أنّ ما نراه اليوم هو أنّ هذا التشويه لم يعد فجّاً أو عنصرياً صريحاً فقط، بل أصبح محايداً تقنياً. اللغة لم تعد تقول هذا أقلّ إنسانية فقط، بل تقول أيضاً هذا خطر. والفرق هنا ليس فرقا لغوياً فقط، بل فرقا معرفياً، فالخطر يُدار، بينما "الإنسان الأدنى" يقمع، والإدارة أخطر من القمع، لأنّها أكثر استدامة. ما ينتج عن هذا كله هو نظام عنف لا يحتاج إلى تبرير مستمر، لأنّه مُدمج في البنية. القتل لا يناقش، بل ينفذ. السؤال لا يكون هل يجب أن نفعل هذا؟ بل هل تمّ الالتزام بالإجراءات؟ هنا تُختزل الأخلاق إلى امتثال، وتختزل العدالة إلى قانونية شكلية. هذه البرودة في أقصى تجلّياتها حين لا يعود الشرّ صادماً، لأنه لم يُعد يُرى بوصفه شرّاً، بل بوصفه إجراءً.

في هذا الإطار، لا يمكن فهم الإبادة بوصفها لحظة انفلات، بل بوصفها تراكمًا إجرائياً. كلّ قرار صغير، كلّ إجراء "مؤقت"، كلّ استثناء "ضروري"، يُسهم في تدشين بنية يكون فيها القتل ممكناً دون أن ينهار النظام من داخله. وهذا ما يجعل العنف الاستعماري الحالي أكثر خطورة من أشكاله السابقة لأنّه لا يحتاج إلى تعبئة كراهية دائمة، ولأنّه يعمل من خلال الاعتياد. من هنا، يصبح تفكيك القانون واللغة شرطاً أساسياً لأيّ مقاومة معرفية. فالمواجهة لا تكون فقط مع السلاح، بل مع المفردة، والإجراء، والمنطق الذي يجعل السلاح يبدو معقولاً. دون هذا التفكيك، تبقى الإدانة الأخلاقية ضرورية، ولكنها غير كافية، لأنها لا تمسّ البنية التي تُنتج العنف وتُعيد إنتاجه ببرودة لافتة.

إنَّ ما يميِّز هذا النمط من العنف هو أنَّه يعمل من داخل قانون لا خارجه، بحيث تتمُّ إعادة صياغة القانون وتوسيعه ليحتل أقصى أنواع التدمير الشامل والقتل كما في الإبادة في قطاع غزة. فالاستعمار الحديث لا يعلِّق القانون كلياً، بل يكثِّفه عبر منطق الاستثناء الدائم: التصاريح، والأوامر العسكرية، وتصنيفات "التهديد" و"المتورِّط" و"غير المتورِّط" و"التسكير" و"المناطق المغلقة" و"منع التجول" و"المناطق الآمنة" و"مناطق قتال"... هذه التصنيفات ليست تفاصيل إدارية، بل أدوات قسوة بيروقراطية باردة تُدار بها الحياة اليومية. القانون هنا لا يحمي، بل ينظِّم القتل، ولا يمنع العنف، بل يعيد توزيعه ويمنحه شرعية إجرائية. بهذا المعنى، السلطة الحديثة لا تمارس العنف بوصفه قمعاً فجاً، بل بوصفه إدارة دقيقة للأجساد والزمن كما يشير فوكو.¹⁰ غير أنَّ السياق الاستعماري يكشف أنَّ هذه الإدارة لا تهدف إلى تحسين الحياة أو التحكُّم بها، بل إلى وأدها، وفي أفضل الحالات إلى تعليقها وتجميدها.

من العنف السيادي إلى النيكر وسياسة الباردة التقنية، والزمن، وإدارة الحياة في المنطقة الرمادية

إذا كان القانون واللغة قد شكَّلا الإطار الذي تبرَّد من خلاله ممارسة العنف الاستعماري، فإنَّ التقنية والزمن هما المجالان اللذان يبلغ بهما هذا التبريد ذروته. هنا لا يعود العنف مجرد قرار سياسي أو إجراء قانوني، بل يتحوَّل إلى منظومة تشغيل تعمل باستقلال نسبي عن الفاعلين الأفراد، وتنتج القتل بوصفه مخرجاً منطقياً لسير النظام. في هذا المستوى، لا نكون أمام عنف يمارس، بل أمام عنف يعمل. والتقنية، في هذا السياق، لا تؤدِّي وظيفة مساعدة لسلطة، بل تعيد تشكيلها. فمع صعود أنظمة المراقبة الشاملة، وتحليل البيانات، والخوارزميات التنبؤية، والطائرات المسيَّرة، والذكاء الاصطناعي عموماً... لم يعد القرار السيادي محصوراً في لحظة سياسية واضحة، بل صار موزعاً على شبكة من الحسابات، والتقدير، والاحتمالات. ما يُقتل ليس فقط جسد الفلسطيني، بل الصدفة نفسها، فالقتل لا يحدث لأنَّه طارئ، بل لأنَّه متوقَّع سلفاً، ومدرَّج في النموذج، ومقبول ضمن هامش الخطأ. بكلمات أخرى، لا يُقتل الفلسطيني صدفةً أو خطأً. هذا التحوُّل له أثر معرفي عميق، فحين يصبح القرار متوافقاً مع نموذج حسابي، يُنزع عنه عبء السؤال الأخلاقي. ليس بالضرورة أن يقول أحد "يجب أن نقتل" ولكن يقول "النظام يشير إلى ضرورة ذلك". هكذا تُمحي الذات الفاعلة دون أن تختفي النتيجة. هذه القسوة التي أشار إليها دولوز: قسوة بلا سادية، وبلا غضب، لكنَّها فعَّالة لأنَّها لا تتوقَّف لتفكَّر، والبرودة هنا ليست خياراً، بل هي شرط تشغيلي.

في الحالة الفلسطينية، تتجلى هذه التقنية بوصفها أداة لإدارة قابليَّة القتل. الفلسطيني لا يُراقب لأنَّه مشتبه به فقط، بل لأنَّه قابل للاشتباه الدائم. هذه القابلية لا تُعرَّف أخلاقياً، بل إحصائياً. الجسد يتحوَّل إلى مجموعة من المؤشرات: موقع، وحركة، واتِّصال، ونمط سلوك، وحين تتقاطع هذه المؤشرات بطريقة "غير مطمئنة"، يصبح القتل احتمالاً معقولاً. هنا لا يُقتل الإنسان لأنَّه فعل، بل لأنَّه قد يفعل. هذا الانتقال من الفعل إلى الإمكان هو جوهر نيكر وسياسة التقنية.

في هذا السياق، تُخلق "الحياة المستباحة"¹¹ كأحد أبعاد إبادة الفلسطينيين. فبعض الحيوانات لا تعامل فقط بوصفها قابلة للقتل، بل بوصفها غير قابلة للحداد أصلاً. هنا لا يظهر القتل كحدث استثنائي، بل كتفعيل لإمكانية كانت قائمة سلفاً. هكذا يتحوّل الفلسطيني إلى "هدف" قبل أن يكون جسداً، وإلى "عدد" قبل أن يكون اسماً، بحيث يبدو وكأنه ميتٌ مع وقف التنفيذ إلى أن تأتي لحظة الإعلان عن قتله. في هذه الحالة، لا يُدار العنف عبر السلاح فقط، بل عبر إعادة تعريف الحياة نفسها بوصفها مادة قابلة للإحصاء والاستهداف. أو كما يشير عبد الرحيم الشيخ في نقده للمرايا البيضاء حول مفهومة الموت والحياة والمقبرة في المستعمرة، بالقول "ولأنّ المقبرة مكان متغايّر، فهي بالضرورة مكان برزخي سياسياً، يفصل في السياق الفلسطيني بين نكبتين: نكبة فوق أرضية (Terranean Nakba) تفصح عن حياة ينقصها كثير من الحياة التي قطع سيرورتها الطبيعية عنّف الحروب والمجازر والقتل اليومي، ونكبة تحت أرضية (Subterranean Nakba) تفصح عن موت ينقصه كثير من الموت، وقطع سيرورته الطبيعية عنّف المقابر الجماعية، وقصف المقابر، وتعليق الموت باحتجاز جنّامين الشهداء."¹²

غير أنّ التقنية وحدها لا تفسّر كلّ شيء. الزمن، بوصفه بعداً سياسياً، يلعب دوراً لا يقلُّ مركزية. فالاستعمار الاستيطاني لا يسعى فقط إلى السيطرة على المكان، بل إلى إعادة تشكيل الزمن الذي يعيش فيه المستعمر. الفلسطيني لا يعيش زمناً متصلاً، بل في زمناً مجزّأً، معلّقاً، قابلاً للقطع في أيّ لحظة.¹³ هذا التعليق الزمني ليس عرضياً، بل سياسة قائمة بذاتها. والانتظار هنا ليس حالة نفسية، بل أداة حكم: انتظار تصريح، وانتظار إعادة إعمار، وانتظار قرار محكمة، وانتظار الإفراج، وانتظار وقف إطلاق النار، وانتظار دخول المساعدات. هذا الزمن المؤجّل لا يقتل فوراً، لكنه يستنزف الوجود، ويمنع تشكّل حياة مكتملة. هنا تتحقّق النيكروسياسة في صيغتها الأكثر برودة، ليس عبر القتل المباشر فقط، بل عبر إبقاء الحياة في حالة هشّة، وبينية، لا تموت ولا تعيش. فالسلطة الاستعمارية لا تمارس سيادتها فقط عبر تحديد من يموت، بل عبر تحديد من يُترك ليعيش حياة ناقصة.

الزمن، في هذا الإطار، ليس عنصراً محايداً، بل أداة مركزية في ممارسة القسوة. فالحياة الفلسطينية تُدار عبر الانتظار: انتظار تصريح، وانتظار إعادة إعمار، وانتظار هدنة مؤقتة، وانتظار العلاج، وانتظار الخروج، وانتظار الحياة أو انتظار الموت. هذا التعليق الزمني لا يُنهي الحياة دفعة واحدة، لكنّه يمنع اكتمالها، ويحوّل الوجود إلى حالة مؤقتة دائمة. هنا تتقاطع القسوة مع مفهوم النيكروسياسة،¹⁴ حيث لا تقتصر السلطة على تقرير من يموت، بل تمتدُّ إلى تقرير كيف يعيش من يُسمح له بالبقاء حيّاً، وفي أيّ حيّزٍ بين الحياة والموت. هذه القسوة لا تحتاج إلى مشاهد عنف مباشرة، لأنّها تعمل عبر الاستنزاف. الاستنزاف هنا ليس نتيجة جانبية، بل هي هدف ضمني لحياة تُستهلك ببطء، دون أن تُحدث صدمة كبرى تستدعي المساءلة. يتقاطع هذا التحليل مرّة أخرى، وليس من باب الصدفة، مع قراءة قانون حول العنف الاستعماري، ولكن من زاوية زمنية. ففانون رأى أنّ الاستعمار يفرض زمنه الخاص على المستعمر، زمناً لا يسمح بالتاريخ ولا بالتحقّق الذاتي. غير أنّ ما نراه اليوم هو أنّ هذا الزمن لم يعد يُفرض فقط بالقوة العسكرية، بل بالتقنية والإدارة. الزمن يُبرمج، ويجزّأ، ويُدار كما تُدار الموارد. الفلسطيني لا يُحرم فقط من الأرض والحركة، بل من الاستمرارية.

تزداد هذه البرودة تعقيداً حين تتداخل مع التقنية. فمع صعود أنظمة المراقبة، والذكاء الاصطناعي، والخوارزميات، وقواعد البيانات... يُنزع عن العنف بعده الشخصي. القرار لا يُتخذ لأنه "صحيح" أو "خطأ"، بل لأنه متوافق مع نموذج حسابي. هكذا تُمحي المسؤولية الأخلاقية دون أن تُلغى النتائج. لا أحد "يريد" القتل، لكن النظام كُله يعمل بكفاءة بحيث يصبح القتل نتيجةً منطقية لسير الإجراءات. إنها القسوة القصوى، حيث لا تعود القسوة مرتبطة بذات بعينها، ولا مشروطة بنية مُعلنة، وإن كانت قادرة على استيعاب الذوات والنيّات دون أن تتعطل.¹⁵ إنها قسوة تعمل بوصفها منظومة إجرائية باردة، لا تحتاج إلى الشعور كي تستمر، ولا تتوقّف عند حدود الانفعال أو التردّد. فالعنف هنا لا يُمارَس لأنه مطلوب دائماً، بل لأنه ممكن، ومرخّص له، ومندرج داخل منطق يجعل القرار فعّالاً كلّما كان أقلّ إحساساً.

هنا تصبح الإبادة أكثر من حدث دموي. إنها عملية تفكيك للوجود: تفكيك للزمن، وللمكان، وللذاكرة، ولإمكان المستقبل. فالقتل، مهما كان فظيماً، يظلّ لحظة محدّدة، أمّا تعليق الحياة فهو عنف مُستدام. هنا تلتقي البرودة مع النيكروسياسة مرة أخرى: القتل لا يحتاج إلى ذروة، لأنه موزّع على الزمن، والتقنية تعمّق هذا التجزيء—قمع تحويل الحياة إلى بيانات تفصل التجربة الإنسانية عن معناها ويصبح للألم عندها مقياس، وللخسارة حساب، وللدمار مؤشّرات يُقيّم وفقها. هذه القياسات لا تخفّف من العنف، بل تمنحه شكلاً جديداً من الشرعية. وحين يُقال إنَّ "النسبة مقبولة" أو "الخسائر ضمن المتوقّع"، فإننا لا نكون أمام لغة تبريرية فقط، بل أمام منطق أخلاقي بديل، تُستبدل فيه العدالة بالكفاءة.

إنّ هذا ما يجعل الوحش الاستعماري الحديث غير مرئيّ جزئياً. فهو لا يصرخ، ولا يهدّد، ولا يحتاج إلى استعراض دائم. إنّه يعمل بصمت، وعبر شاشات، وتقارير، ورسومات بيانية. هذا الصمت ليس دليل غياب العنف، بل دليل اكتماله. فالعنف الذي يحتاج إلى ضجيج هو عنف غير مستقرّ، أما العنف البارد فهو عنف قادر على الاستمرار. وفي هذا الإطار، يمكن القول إنّ التقنية لا "تجرّد" العنف من إنسانيّته فحسب، بل تعيد تعريف ما هو إنساني أصلاً. الإنسان، في النظام الاستعماري التقني، ليس ذاتاً، بل ترس في نظام، قيمته لا تقاس بوجوده، بل في موقعه، أو خطره، أو عبئه. هذا التحوّل المعرفي هو ما يجعل الإبادة ممكنة وقابلة للاستمرار دون أن تُسمّى كذلك. من هنا، لا تكون الإبادة نهاية السياسة، بل اكتمالها في صورتها الأدائية. فحين تُختزل السياسة إلى إدارة، وتُختزل الإدارة إلى تقنية، يصبح الموت متغيّراً، لا مأساة. هذا ما يجعل السؤال الأخلاقي يبدو ساذجاً داخل النظام الاستعماري، لأنّه لا يعمل بلغته. النظام لا يسأل: هل هذا عدل؟ بل هل هذا فعّال؟ هذه هي اللحظة التي يبلغ فيها الوحش الاستعماري أقصى درجات برودته ليس لأنّه فقد إنسانيّته، بل لأنّه لم يعد بحاجة إليها. الإنسانية هنا ليست شرطاً للعمل، بل هي عائق محتمل. وكلّما جرى تحييدها، ازداد النظام قدرة على الاستمرار.

في هذا المستوى، يستعيد تحليل فانون راهنيّته، ليس بكونه توصيفاً لعنف استعماري كلاسيكيّ، بل بوصفه تشخيصاً لبنية ما زالت تعمل بأدوات أكثر حداثة وتطوراً. فالاستعمار، عند فانون، ليس مجرد احتلال

للأرض، بل عملية نزع ممنهجة للإنسانية. غير أن نزع الإنسانية المعاصر لا يتم فقط عبر الإهانة أو القمع المباشر، أو عبر صناعة تمثيلات وصور استشراقية عن الآخر،¹⁶ أو عبر إنتاجات خطابية عنصرية، كالعقل الزنجي،¹⁷ أو العقل العربي،¹⁸ ولا يتم بتوصيفات حيوانية للمستعمرين،¹⁹ بل والأكثر حداثةً يتم عبر اللغة المحايدة، عبر التصنيف، والتشيء الإداري، والرقمنة... بحيث يُختزل المستعمر إلى "حالة"، أو "ملف"، أو "خطر محتمل"، ويُدار وجوده بلغة لا ترى فيه ذاتاً، بل معطى أمنياً.

الوحش بوصفه منظومة الإبادة، والعقل الآداتي، وحدود الحداثة الاستعمارية

يصبح من الممكن، بعد تتبع مسارات القانون، واللغة، والتقنية، والزمن، أن نعيد تعريف الوحش الاستعماري الحديث لا بوصفه انحرافاً أخلاقياً، ولا بوصفه فائض عنف ناتج عن كراهية أو تعصب فقط، بل بوصفه منظومة متكاملة تعمل بكفاءة حين تتصالح السلطة مع قدرتها على إدارة الموت. الوحش، بهذا المعنى، لا يمكن فهمه بوصفه فرداً محدداً أو مؤسسة منفردة، بل بوصفه بنية علاقات معقدة تتقاطع فيها المعرفة مع السلطة، ويتحوّل فيها العقل الآداتي إلى شرط يجعل الإبادة ممكنة وقابلة للتنفيذ. فهذه البنية هي التي تسمح بممارسة العنف بصورة منظّمة، وتحويل الإبادة إلى عملية إدارية تُدار وتنفّذ بكفاءة.

ما تكشفه مقارنة دولوز للقسوة والبرودة هو أن أخطر أشكال العنف ليست تلك التي تُرتكب باسم الغضب، بل تلك التي تُرتكب باسم العقل. فالبرودة ليست غياباً للأخلاق، بل استبدالاً لها بأخلاق إجرائية جديدة، تُفاس فيها الأفعال بمدى فاعليتها لا بعدالتها. في هذا الإطار، لا يعود السؤال: هل كل ما يحدث شرٌّ؟ بل هل كل ما يحدث ضروري؟ وهل هو ضمن "الهامش المقبول"؟²⁰ هذا التحوّل في السؤال هو ما يسمح للإبادة بأن تدخل إلى قلب السياسة دون أن تفجّرهما من الداخل. وتنتج بنية واحدة متماسكة، تُظهر السلطة الحديثة كيف تتحوّل من قمع فجّ صاخب وواضح إلى إدارة دقيقة للحياة، وإلى نظام يراقب الأجساد ويقيس التفاصيل اليومية. وفي السياق الاستعماري، تتحوّل هذه الإدارة نفسها إلى إدارة للموت، إلى آلية تقنن الحياة لتحديد من يعيش ومن يُترك للموت، وتُبنى على أساس يجعل نزع الإنسانية شرطاً لاستمرار الإبادة. وفي صميم هذا كله، فالبرودة هي التي تُفسّر استمرار هذه الإبادة دون أن تتحوّل إلى فضيحة أخلاقية للنظام السياسي والمعرفي العالمي، وتُفسّر تلك القدرة على تحويل الإبادة إلى واقع اعتيادي، والفظائع إلى تفاصيل تُحسب ضمن الجداول والإحصاءات، والألم إلى معادلة رياضية، دون أن تُزعزع النظام ولا تُحدث صدمة حقيقية في الوعي الأخلاقي الجمعي.

فلسطين هي التي تفضح هذا المنطق في صفائه الأكثر قسوة وحديّة. فهي تُظهر كيف أنّ الحداثة تتحوّل بصمتٍ وكفاءة إلى جهاز إبادة دقيق. الفلسطيني لا يُقتل فقط لأنه مستعمر، بل لأنه أُدرج داخل نظام حدائي يرى في وجوده متغيّراً قابلاً للحذف. هذه القابلية ليس بالضرورة أن تُعلن صراحةً وبوضوح، لكنها تفعل

باستمرار عبر القانون، والتقنية، والإجراءات، والزمن المؤجّل. ولا تعود الإبادة بحاجة إلى تبرير لأنّها أصبحت جزءاً من تعريف الواقع ذاته.

لا يمكن فهم هذه البنية بوصفها خللاً محلياً أو انحرافاً تاريخياً، فالإبادة الاستعمارية ليست حدثاً عرضياً في مسار الحداثة، بل هي أحد شروط توسّعها. إنّ ما يحدث في فلسطين هو امتداد لتجارب تاريخية أخرى: إبادة السكّان الأصليين في الأمريكيتين، والعبودية العابرة للأطلسي، والاستعمار الفرنسي في الجزائر، والفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وغيرها الكثير... غير أنّ ما يميّز اللحظة الراهنة هو درجة العقلنة والتقنية التي بلغها العنف، بحيث لم يعد بحاجة إلى خطاب عنصري فجّ كي يعمل. في هذا المستوى، يصبح الوحش الاستعماري غير مرئيّ جزئياً، لأنّه لم يعد يعرّف نفسه بوصفه وحشاً. بل على العكس، يقدّم نفسه بوصفه عقلاً، ونظاماً، وإدارة رشيدة للمخاطر "الوجودية". هذه القدرة على تقديم الإبادة بوصفها عقلانية هي أخطر إنجازات الحداثة الاستعمارية، فالوحش الذي يصرخ يمكن عزله، أمّا الوحش الذي يتحدّث لغة القانون والعلم فهو أكثر استعصاءً على التفكير.

هنا، تكتسب المقاومة بعداً معرفياً لا يقلّ أهمية عن بعدها السياسي. فمواجهة هذا الوحش لا تكون فقط عبر فضح جرائمه، بل عبر تفكيك العقل الذي يبرّرها. لا يكفي أن نقول إنّ ما يحدث ظلم، بل يجب أن نسأل كيف يُنتج هذا الظلم بوصفه نظاماً؟ كيف تتحوّل اللغة، والقانون، والتقنية إلى أدوات إبادية؟ دون هذا التفكير، تبقى الإدانة الأخلاقية ضرورية لكنّها غير كافية، لأنّها لا تمسّ البنية التي تعيد إنتاج العنف ببرودة منهجية. ما تقترحه هذه الإضاءة، إذن، ليس بديلاً أخلاقياً جاهزاً، بل إعادة توجيه للسؤال النقدي. فبدل أن نشغل حصرياً بتعداد الفظائع، علينا أن نفكّك شروط إمكانها. هذا التفكير لا يهدف إلى تطبيع العنف، بل إلى نزع بديهته. فالعنف الاستعماري لا يستمدّ قوّته من السلاح فقط، بل من المعنى الذي يجعله "مفهوماً"، "مقبولاً" بل وحتى ضرورياً في المخيال السياسي العالمي اليوم.

في هذا السياق، يمكن القول إنّ الإبادة ليست نهاية الحداثة السياسية، بل أحد أشكالها القسوى حين تُختزل السياسة إلى إدارة، وتختزل الإدارة إلى تقنية. هذا الاختزال هو ما يسمح بتحويل الإنسان إلى ترس، والموت إلى متغيّر. هنا، لا يكون الوحش نقيض الإنسان، بل صورته المُعقلنة. إنّ إعادة التفكير في التوحّش، كما حاول هذا النصّ أن يفعل، ليس تمريناً نظرياً معزولاً، بل ضرورة معرفية وسياسية. فالعالم الذي يجعل الإبادة ممكنة، وباردة، وقابلة للإدارة، هو عالم يحتاج إلى تفكيك جذري لا إلى إصلاح تجميليّ. والسؤال الذي ينبغي أن يبقى مفتوحاً ليس فقط كيف نوقف هذا العنف؟ بل كيف نعيد بناء عقلٍ سياسيٍّ لا يرى البرودة شرطاً للحكم، ولا في الإبادة أداةً ممكنة للإدارة؟

ما الذي يبقى بعد البرودة؟ ملاحظات أخيرة حول العقل الذي يتعايش مع الإبادة

ما يتبقى في نهاية هذا التحليل ليس يقيناً نظرياً بقدر ما هو انكشاف ل فراغ أخلاقي ومعرفي عميق. فالخطر لا يكمن فقط في أن العنف أصبح قابلاً للإدارة، بل في أن هذا التحول لم يُعد يُنظر إليه بوصفه مشكلة تستدعي التفكير، بل كشرط طبيعي لسير العالم. هنا، لا تقاس الكارثة بحجمها، بل بقدرتها على الاندماج في الحياة اليومية دون أن تعطل النظام، ولا تخلخل اللغة، ولا تفرض على العقل لحظة توقّف. الإبادة، في هذا المستوى، لا تصدم لأنها لم تُعد تُرى، ولا تخفى لأنها صارت شفافة، وواضحة، وجليّة لكنها أصبحت مفهومة أكثر مما ينبغي. ما يجعل هذه اللحظة أكثر إرباكاً هو أن الوحش لم يعد يحتاج إلى تبرير نفسه. لقد تجاوز مرحلة الدفاع الأخلاقي، ودخل مرحلة الاكتفاء الذاتي. ولا يعود مضطراً إلى إقناع أحد، لأنه لم يُعد يُقاس على معيار العدالة، بل على معيار الأداء. في هذا السياق، يصبح الصمت العالمي أكثر فجاجة من التواطؤ، لأنه صمت ناتج عن توافق ضمني على أن ما يحدث، مهما بلغ من عنف، لا يهدّد بنية العالم القائم، بل يؤكدها. العنف هنا لا يُدان لأنه لا يخرق القاعدة، بل يعمل من داخلها.

ومن هنا، فإنّ المأزق الحقيقي لا يتمثل في سؤال: لماذا لا يتحرّك العالم كفاية؟ بقدر ما يتمثل في سؤال أكثر جدية: أيّ عالم هذا الذي لا يرى في الإبادة خللاً في منطقته؟ وأيّ عقل سياسي ذاك الذي يستطيع استيعاب هذا الكمّ من الموت والألم دون أن يعيد التفكير في مفاهيمه البديهية؟ إنّ ما ينكشف هنا ليس فقط فشل منظومة دولية، بل هشاشة فكرة الأخلاق نفسها حين تفصل عن شروط إنتاجها المادية والمعرفية. ولعلّ أخطر ما في هذه البرودة ليس قدرتها على القتل، بل قدرتها على إعادة تشكيل الحساسية الإنسانية. فحين يصبح الموت مألوفاً، لا لأن الناس قساة بطبيعتهم، بل لأنّ البنية التي يعيشون داخلها تدرّبهم على القبول، تتغيّر طبيعة الصدمة ذاتها. ولا يعود السؤال كيف يمكن احتمال هذا العنف؟ بل لماذا لا يبدو غير محتمل؟ هذه النقطة الدقيقة هي ما ينبغي التوقّف عنده، لأنّها تشير إلى أن المعركة لم تُعد فقط على مستوى السياسة أو القانون، بل على مستوى الإدراك نفسه.

بهذا المعنى، لا يمكن التفكير في الإبادة بوصفها حدثاً يقع في منطقة محدّدة، في مكان بعيد أو حالة استثنائية، بل بوصفها اختباراً كاشفاً لحدود الحدّانة السياسية المعاصرة. ليست فلسطين هنا موضوعاً للتحليل فحسب، بل موقعاً يفضح ما تحاول النظريات الحدّائية إخفاءه أنّ العقل الذي نظّم العالم بوصفه قابلاً للإدارة، هو نفسه الذي جعل الإبادة ممكنة دون أن ينهار من الداخل. هذه ليست مفارقة طارئة، بل نتيجة منطقيّة لمسار طويل من فصل العقل عن الجسد. لذلك، لا تنتهي هذه الإضاءة عند إدانة أو استنتاج، بل عند انزعاج معرفي مفتوح. انزعاج من عالم يستطيع أن يحسب كلّ شيء إلا قيمة الحياة، وأن يدير كلّ شيء إلا العدالة، وأن يُنتج خطاباً متماسكاً لكلّ شيء إلا المعنى. هذا الانزعاج ليس ضعفاً في الخاتمة، بل شرطها. فالنص الذي يدعي حسم السؤال في مواجهة هذا الكمّ الهائل من العنف والألم، إنّما يعيد إنتاج نفس العقل الذي ينتقده. ما يمكن فعله، في هذا المقام، هو إبقاء السؤال حيّاً، وجارحاً، وغير قابل للتطبيع، وهو: ليس كيف يُمارس الوحش عنفه، بل كيف أصبح هذا العنف ممكناً ومقبولاً؟

الإحالات

[1] تجادل حنة أرندت في كتابها **تفاهة الشر** أن التوحُّش لا يصدر بالضرورة دائماً عن وحوش، وإنما قد ينتج عن أناس عاديين اكتفوا بطاعة الأوامر. للمزيد انظر: حنة أرندت، **تفاهة الشر: أيخمان في القدس**، ترجمة فواز طرابلسي (بيروت: دار الساقي، 2013).

[2] Gilles Deleuze. *Masochism: Coldness and Cruelty* (New York: Zone Books, 1991).

[3] غياب الحاجة إلى الانفعال لا تعني غياب الفعل، بل تعني أن العنف لم يعد يركز عليه، وأن النظام قادر على استيعاب الغضب والرغبة دون أن يتوقَّف عندهما.

[4] صحيح أن الإخضاع هو أحد أشكال إنتاج الوجود، غير أن الاستعمار الاستيطاني يتجاوز هذا المنطق. فالمطلوب هنا ليس إخضاع الفلسطيني بوصفه ذاتاً يمكن إدارتها، بل إعادة تعريف وجوده بوصفه فائضاً قابلاً للإلغاء. الإخضاع يفترض استمرار الجسد داخل النظام، أما إعادة شرط الوجود فتتزع عن هذا الجسد حاجة بقائه أصلاً.

[5] للمزيد وعلى سبيل المثال لا الحصر، انظر:

Lauren Berlant, "Slow Death (Sovereignty, Obesity, Lateral Agency)," *Critical Inquiry*, Vol. 33, No. 4 (2007): 754–780; Joseph Massad, *The Persistence of the Palestinian Question: Essays on Zionism and the Palestinians* (New York: Routledge, 2006); Walter D Mignolo, *The Darker Side of Western Modernity: Global Futures, Decolonial Options* (Durham, NC: Duke University Press, 2011); Aníbal Quijano, "Coloniality of Power, Eurocentrism, and Latin America," *International Sociology*, Vol. 15, No. 2 (2000): 215–232.

[6] يمكن قراءة اللغة القانونية أيضاً بوصفها تبريراً ما بعدتياً للجريمة، غير أن هذا التبرير لا يأتي من خارج الإجراء، بل من داخله، بوصفه جزءاً من منطق يسمح للعنف أن يحدث ثم يُعاد تقديمه بوصفه مشروعاً ومعقولاً.

[7] Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977–1978*, ed. Michel Senellart, François Ewald, and Alessandro Fontana, trans. by Graham Burchell (New York: Palgrave Macmillan, 2007).

[8] Achille Mbembe, "Necropolitics," *Public Culture*, Vol. 15, No. 1 (2003): 11–40.

[9] تنشط غسل راد Assal Rad عبر منصات التواصل الاجتماعي بإعادة تصحيح عبارات العناوين الرئيسية للصحافة الغربية التي تتناول الأخبار عن فلسطين وقطاع غزة، بحيث تقوم بتعديل المفردات التي يتم استخدامها لتعكس حقيقة الحرب الإبادة على الفلسطينيين.

[10] Michel Foucault, *The History of Sexuality, Vol. 1, An Introduction* (New York: Pantheon, 1978).

[11] Judith Butler, *Frames of War: When Is Life Grievable?* London: Verso, 2009.

[12] عبد الرحيم الشيخ، "المقبرة الفلسطينية الحية: التاريخ المفاهيمي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 134 (2023): 85-120.

[13] للمزيد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، انظر: عبد الرحيم الشيخ، "الزمن الموقوت: نكبة فلسطين ومسارات التحرير"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 118 (2019): 16-26; عبد الرحيم الشيخ، "مفهمة فلسطين الحديثة" في **مفهمة فلسطين الحديثة: نماذج من المعرفة التحريرية 1** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021)، 1-14; قسم الحاج، "حظر التجوُّل والإغلاقات العسكرية: اعتقال الزمكان الفلسطيني وتحريره"، 119-166، في عبد الرحيم الشيخ، إشراف وتحرير، **مفهمة فلسطين الحديثة: نماذج من المعرفة التحريرية 1** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021); وليد دقَّة، "السيطرة بالزمن"، **أوان**، 16 حزيران 2021، شوهد في 25 شباط 2026.

<https://www.awanmedia.net/article/6046>.

[14] Mbembe, op.cit., 11-40

[15] بكلمات أخرى، الذات هنا لا تُمحي، بل تُفكك مركزيتها، بحيث لا يعود حضورها أو غيابها مؤثراً في سير الإجراء.

[16] يشير إدوارد سعيد في كتابه *الاستشراق* إلى كيفية عمل المعرفة الأوروبية على نزع إنسانية الآخر غير الأوروبي من خلال تصويره وتقديمه ككائن غير عقلائي ومتخلف من خلال توصيفه بالهمجي أو البربري. للمزيد انظر: Edward Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1994).

[17] Achille Mbembe, *Critique of Black Reason*, trans. by Laurent Dubois (Durham, NC: Duke University Press, 2017).

[18] Raphael Patai, *The Arab Mind* (New York: Hatherleigh Press, 2002).

[19] لم تكن توصيفات المستعمرين بأوصاف حيوانية شيئاً طارئاً على الخطاب الاستعماري، فتاريخياً تمّ توصيف الآخر المستعمر بهذه الأوصاف منذ لحظة استعمار السكّان الأصليين في الأمريكيتين إلى لحظة الفلسطينيين حالياً مروراً بكلّ التجارب الاستعمارية الأخرى ومن ضمنها الاستعمار الفرنسي للجزائر. للمزيد انظر:

Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1963).

[20] لم تنطلق غالبية الإدانات الغربية لما يحدث للفلسطينيين من رفض جذريّ للشّر الاستعماري أو مساءلته بعمق. لم يكن همّ تلك الإدانات مواجهة جوهر الاستعمار ذاته، بل تحديد ما إذا كانت الأحداث تخرج عن حدود "الضرورة"، وما إذا كانت قد تجاوزت الهامش المقبول للفظيح في حساباتهم.